|  |
| --- |
| **المحور الثاني: التفسير النظري الأنسب لظاهرة التحول الديمقراطي** |

تقتضي الضرورة المعرفية الاستدلال بالتفسيرات النظرية لحقيقة هذا التحول من حيث أسبابه ودوافعه وأطرافه وما يفضي إليه لاحقا (النجاح أو الانتكاسة)، شأنه في ذلك شأن عديد ظواهر علم السياسة والعلاقات الدولية التي لا يمكن مقاربتها على مستوى المفهمة فقط، بل ينبغي ربطها **بأطر نظرية** تقدم بيانات علمية قابلة للاختبار والتعميم.

**أ-التنظير في حقل التحول الديمقراطي:**

إن تتبع ما يطلق عليه هنتغتون بالموجات الديمقراطية (الأولى والثانية والثالثة) ، وفحص الافتراضات المرتبطة بعوامل النجاح والفشل لمسيرة الانتقال إلى الديمقراطية، ناهيك عن عناصر الديمقراطية السليمة ومدى استيفاء النخب المعنية بالتحول لشروطها أدى إلى ثراء الأبحاث والدراسات الإمبريقية والتحليلات التاريخية المقارنة لحالات التحول في القارات المختلفة، كما أفضى إلى تطوير مقاربات خاصة بتفسير دوافع التحول وآلياته بناء على متغيرات تفسيرية موضوعية تناسب حالات الدراسة. وهنا نستفسر عن **حتمية التنظير** في هذا المجال من الدراسات؟

1/ تتبع مسار **تطور الفكر الديمقراطي** في ضوء النظريات السياسية الحديثة والسياسة المقارنة.

2/ الكشف عن **عيوب السياسات السلطوية** وتقديم بدائل عملية لسياسات أكثر انفتاحا وعقلانية.

3/ حصر الأبحاث الميدانية الحالية والمستقبلية لمسار التحول الديمقراطي وإضافات فاعليه (الحكومة والنخب والمجتمع المدني والقاعدة الشعبية) في أطر نظرية ثابتة للقدرة على **التفسير الموضوعي والتنبؤ السليم.**

4/تقديم **تفسير علمي لتعاقب الأنظمة السياسية** عبر مراحل زمنية مختلفة، وفي مناطق متعددة ثقافيا وسياسيا (إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية)، مع التشديد على **قياس معايير الديمقراطية الحقة** من جانب المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) من جهة، والاجتهادات النظرية **تعددية التخصصات** من جهة ثانية.

**ب-المقاربات المفسرة لظاهرة التحول الديمقراطي:**

|  |
| --- |
| **نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على النظام السياسي والنخب التي تكونه** |

**1/ المقاربة التحــــديثـــــية Modernization Approach:**

يمثلها **سيمور مارتن ليبست Seymour** Martin **Lipset**، وهو عالم اجتماع سياسي أمريكي، ذاع صيته في أدبيات الدمقرطة بفضل كتاباته حول الموضوع والتي تصنف ضمن **الاتجاه الاقتصادي**،حيث يعتقد أن التحول إلى الديمقراطية يرتبط أساسا **بالتنمية الاجتماعية-الاقتصادية أو بمستوى التحديث داخل الدولة**. فانتشار الديمقراطية تمخض عن الأوضاع التي أوجدها المجتمع الصناعي الحديث، أي أن **التحديث والثروة عوامل مواتية للديمقراطية**، مثل ارتفاع معدلات القراءة والكتابة والتعليم والتمدن ووسائل الاعلام، وقد كانت هذه الفكرة وراء أطروحته الشهيرة: **"كلما كانت الأمة في رخاء وسعة عيش، عظمت فرصها في الحفاظ على الديمقراطية**، كما ألهمت **روبرت دال** برأيه القائل بأنه **كلما ارتفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلد، رجحت احتمالات كونه ديمقراطيا مسألة لا جدال فيها.**

كلما **ترتفع مستويات التعليم** مع اعتماد **التحديث** "مستوى مرتفع من التطور الاقتصادي" تزدهر الطبقة الوسطى المثقفة وتزيد درجة مشاركتها في المجتمع، ويتــــعزز الولاء الوطني وتُقبَل المؤسسات السياسية وشرعيتها في اتخاذ القرار، مما يسهم في البناء الديمقراطي والاستقرار السياسي؛ لأن **المواطنين أصحاب المستويات التعليمية العالية** يولون **قيمة كبيرة للديمقراطية**، **فيصبحون أكثر تسامحًا وأقل تطرفًا وأكثر عقلانيةً** بخصوص الآراء المختلفة والجماعات الأخرى في المجتمع (التنمية الاقتصادية نتيجة التحديث تؤدي إلى **ارتفاع الدخل الفردي وتنخفض معه نسبة الأمية** فيزيد **الوعي الديمقراطي** نظرا **لتقاطع المصالح الاجتماعية السياسية**، فينبذ أفراد المجتمع **ثقافة التسلط والاستبداد** بحكم أنها ذات قيمة سلبية).

يعتقد ليبست أن إحدى رهانات الديمقراطية **الشرخ الكامل بين الطبقات الفقيرة وما يحدث في الحياة السياسية في المجتمع**، فتلك الطبقات ركزت اهتمامها على متطلبات الحياة اليومية وأهملت الشأن السياسي إما لأسباب تثقيفية توعوية لم تتوافر لتلك الطبقات نظرا لانخفاض المستوى التعليمي والثقافي، أو أن تلك الطبقات ترى أن مشاركتها السياسية لن تغير من الواقع أو تسهم في انتقال سلمي للسلطة فسلمت بالوضع الراهن مع عدم الرغبة في التغيير.

|  |
| --- |
| The **more developed** the nation is the **greater**the chances that it **will sustain democracy** = most countries that **fail in maintaining political democracy** are due to their **poor development** |

الأصول تعرضت هذه المقاربة لانتقادات موضوعية مردها ضعف العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والانتقال إلى الديمقراطية؛

**2/ المـــقاربة البنـــــيويـــــةStructural Approach :**

يمثلها الباحث **بارنجتون مور** صاحب كتاب "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية "1966. وينطلق في افتراضه بأن التفاعلات المتغــــــيرة **للبنى المجـــــتمعية**، نتيجة **التغير التاريخي طويل المدى**، يدفع **النخب السياسية** في **مسار تاريخي** يقود إلى **الديمقراطية**.

|  |  |
| --- | --- |
| المتغير التفسيري للمقاربة البنيوية يكمن في المسارات طويلة المدى **للتغير الاجتماعي – التاريخي**؛ وهو **البنية المتغيرة للسلطة** (الدولة والطبقات الاجتماعية) | The explanatory focus of structuralism is on l**ong-term processes of socio-historical change** = **the changing structure** of **power** ‘**state** / **social classes**). |

كما تركز هذه المقاربة على **محورية الدولة** في عملية التحول؛ وقد أجرى بارنجتون دراسة مقارنة بين ثمانية بلدان تشمل **الولايات المتحدة واليابان والصين والهند وألمانيا وروسيا وبريطانيا وفرنسا**، بناء على تحديد أربع **بنى متغيرة للسلطة**، وهي: ثلاث طبقات اجتماعية (الفلاحون والأرستقراطيون أو ملاك الأراضي والبرجوازية الحضرية) إلى جانب الدولة، وكشف عن طرق تغير العلاقة بينهم استجابة للتطور الاقتصادي للمجتمع. وفي النهاية، توصل إلى أن الأشكال المختلفة **للعلاقات البنيوية** في البلدان المختلفة أفضت إلى **مخرجات سياسية**: من بين البلدان الثمانية المختارة في الدراسة، برزت **بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة** فقط في **تحولها إلى الديمقراطية**. بينما أفضت البنية المتغيرة للسلطة في البلدان الأخرى إلى **الفاشية أو الشيوعية.**

فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ======== **الديمقراطية الليبرالية**

اليابان وألمانيا ================== **الفاشية**

روسيا والصين ==============**الشيوعية**

يميز **مور** في كتابه **"الجذور الاجتماعية للدكتاتورية وللديمقراطية"** بين **ثلاث مسارات إلى الحداثة**: المسار **الديمقراطي** والمسار **السلطوي** والمسار **الشيوعي**، وتمثل كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل ثورة برجوازية، بينما مثلت ألمانيا واليابان انحرافا أوليا عن المسار الديمقراطي، حيث شهدت هذه الدول تطورا رأسماليا ورجعيا، بمعنى أن هذا التطور أتى بفضل ثورة من أعلى، أما روسيا والصين، فمثلتا انحرافا عن المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل نظام الدولة الاشتراكية الناتج عن ثورة فلاحية**.**

تطورت الديمقراطية في بريطانيا لأن الأرستقراطية التي تألفت من ملاك الأراضي كانت مستقلة عن التاج البريطاني، ونجحت في تبني الزراعة التجارية كردة فعل على نمو طبقة تجارية وصناعية ذات قوة اقتصادية في المدن، ولأن مشكلة الفلاحين اختفت. وفي فرنسا التي خضع فيها النبلاء للملك، تم التوصل إلى النتيجة نفسها التي توصلت إليها بريطانيا، وفي كلا البلدين، تأثرت العلاقات الاقتصادية بالقوى الرأسمالية التي برزت في المدن، وبسياسة الملكية للسيطرة على النبلاء.

أهم ملامح الطرح البنيوي حسب مور:

\***محورية البرجوازية في التوجه نحو الديمقراطية**؛ كونها تؤثر مباشرة في توجهات الطبقات العليا الفلاحية التي بدورها تحدد النتائج السياسية، فهي التي تقرر الخطاب السياسي والثقافي للتحالف، وفي حالة أن البرجوازية يمسها الضعف، فإن الطبقات الأرستقراطية هي التي تقرر هذا الخطاب.

**\*القوة الثورية للفلاحين**؛ تحدد **نمط الثورة**، ثورة من أعلى أوى ثورة من أسفل، كما تحدد القوة الثورية الفلاحية العلاقة بين الأرستقراطية والفلاحين من جهة، ودرجة التضامن بين أفراد طبقة الفلاحين من جهة أخرى.

**\*التركيز على العلاقة بين المرحلة التاريخية للحداثة والدمقرطة**؛ فالمسارات المتتالية نحو الحداثة تمثل مراحل تاريخية تؤثر جزئيا في حصيلة اعتناق الديمقراطية، وبذلك يكون مور قد اختلف مع ليبست في عامل الزمن، لا بل تجاوز مجرد العلاقة بين مستوى الحداثة الاقتصادية وتطور الديمقراطية داخل المجتمع.

**3/ المقاربة الانتــــقالية Transitional Approach:**

يمثلها الباحث دانكوارت روستو في دراسته المعنونة: **كيف تنشأ الديمقراطية وما ظروف ازدهارها** 1970، وتركز على **العوامل السوسيو-سياسية** في انتظار نضوج الشروط الاقتصادية، لتصبح ملائمة للديمقراطية (دور الفاعلين) وهي تختلف عن المقاربة البنيوية التي تركز على البــــنى، بحيث **تتحقق الديمقراطية عبر مراحل مختلفة**:

كما تبنى هذه المقاربة لاحقا الباحث **غيلارموأودونال** في عمله الموسوم **بالانتقال من الحكم السلطوي** والذي أصبح مرجعا بارزا في دراسات التحول. ويعرف **الدمقرطة** بأنها **عملية التفاعل** بين **النخب الديمقراطية والقادة السلطويون**؛ وهي الجمع بين لحظات متداخلة من **الصراع والتفــــاوض الســـياسي** التي تحدث بمعـــــزل عن الظروف الاقتصادية.

وقد وضع أهم مبادئ هذه المقاربة الباحث السياسي الأمريكي **دانكورت روستو** في مقالته “**الانتقال إلى الديمقراطية**” سنة 1970 والتي حاول من خلالها تقديم رؤية بديلة لطرح **ليبست** حيث يرى أن دراسة التحول الديمقراطي ينبغي أن تتمحور حول **آلياته** بدلاً من **الشروط التي تمهد الطريق لنشوء الديمقراطية** وتؤمن فعاليتها، حيث يعتمد في دراسته على **منهج تاريخي مقارن**، فيرى أنه بالإمكان اعتماد حالتين أو ثلاث للتوصل إلى نموذج مثالي للانتقال الديمقراطي قابل للتعميم، وقد وقع اختياره على السويد وتركيا، وقد حدد **مســـارا** للتحول الديمقراطي يشمل **أربع مراحل**:

**المرحلة الأولى**: هي مرحلة **تحقيق الوحدة الوطنية National Unity** بنشوء **اتفاق** على **هوية سياسية مشتركة** لدى غالبية المواطنين، والإجماع على الحدود السياسية للبلد، فالديمقراطية تتطلب حدودا ثابتة ومواطنة مستمرة، وهو ما يمثل بالنسبة له الشرط الأساسي.

**المرحلة الثانية**: هي **مرحلة إعدادية Preparatory Phase**تعرف صراعا سياسيا طويلا غير حاسم، ينشأ في الغالب كنتيجة **لبروز نخبة جديدة** تطالب بدور وموقع مؤثر في المجال السياسي في **مواجهة النخب التقليدية المسيطرة** التي تحاول **المحافظة على الوضع القائم**، مع أن معالم الصراع تختلف من حيث التركيبة الاجتماعية للقوى المتصارعة وطبيعة القضايا المثارة من بلد لآخر، بل في نفس البلد من وقت لآخر، **وهذه المرحلة تتسم بالحساسية** فقد يستمر النزاع إلى أن تضعف قوى الأطراف دون إيجاد حل ديمقراطي مما يؤثر على نسيج الوحدة الوطنية، أو أن يحظى طرف ما بانتصار كاسح ويقطع الطريق إلى الديمقراطية، أما **أفضل الاحتمالات فهو حدوث توازن اجتماعي جديد**.

**المرحلة الثالثة: مرحلة القرار Decision Phase** حيث تقرر الأطراف في ظل عدم رجحان ميزان القوى لأي منها التوصل إلى **تسويات** وتبنى قواعد الديمقراطية **كحل يضمن للجميع حضورا في النظام السياسي**، بعبارة أخرى **قبول الاختلاف في إطار الوحدة.**

**المرحلة الرابعة: مرحلة التعود Habituation Phase** حيث إن قرار تبني القواعد الديمقراطية قد يكون ناتجا عن **ضغوط قسرية** على الأطراف **لا عن قناعة بالديمقراطية** كأفضل الحلول، لكن **عامل الوقت** كفيل بجعل الجهات المختلفة تتعود على هذه القواعد وتؤمن بها وترسخها، خصوصا مع **تواتر أجيال جديدة من النخب السياسية**.

باختصار، تعتبر نظرية التحول أن **الانتقال إلى الديمقراطية عملية تحول عند النخب**، من نخب غير ديمقراطية إلى نخب ديمقراطية، وهذا يعود إلى الظروف التي تمر بها هذه العملية، والتي تضغط أو تحث النخب على تبني الديمقراطية، وهذا التحول يجري عبر تسوية مؤسساتية تهدف إلى تنظيم التنافس السياسي بين النخب الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكن في النهاية ستؤدي هذه التسوية إلى إخلاء النخب غير الديمقراطية من اللعبة السياسية.